الأمم المتحدة S/2004/902

مجلس الأمن

Distr.: General
15 November 2004
Arabic
Original: English

التقرير الثاني للأمين العام عن عملية الأمم المتحدة في بوروندي

أولا – مقدمة

١ – هذا التقرير مقدم عملا بقرار مجلس الأمن ١٥٤٥ (٢٠٠٤) المؤرخ ٢١ أيار/مايو ٢٠٠٤، الذي أسس المجلس بموجبه عملية الأمم المتحدة في بوروندي، وطلب مني فيه أن أقدم إليه، كل ثلاثة أشهر، استكمالا للمعلومات المتعلقة بالحالة في بوروندي، وبتنفيذ اتفاق أروشا للسلام والمصالحة في بوروندي، وتنفيذ أعباء ولاية عملية الأمم المتحدة في بوروندي. ويغطي هذا التقرير التطورات الرئيسية التي حدثت منذ تقديم تقريري المؤرخ ٢٥ آب/أغسطس ٢٠٠٤ (S/2004/682).

ثانيا – العملية الانتقالية

٢ – اتسمت الفترة المشمولة بالتقرير بحدوث تطورات رئيسية في عدد قليل من الأشهر الأخيرة للفترة الانتقالية الأصلية ذات الـ ٣٦ شهرا، التي انتهت في ٣١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٤. وتشمل هذه التطورات كسر غالبية الأحزاب البوروندية للجمود باتخاذها قرارا بتمديد الفترة الانتقالية مدة لا تقل عن ستة أشهر في ظل الترتيبات القائمة، واعتماد وقبول الأحزاب الرئيسية جدولا زمنيا انتخابيا واضح المعالم، وإنجاز دستور لما بعد الفترة الانتقالية تمهيدا لطرحه في استفتاء عام. غير أنه يتبقى الكثير الذي يتعين على أصحاب المصلحة في بوروندي عمله من أجل التقدم في تنفيذ الأهداف الرئيسية للعملية الانتقالية.

٣ – ومن الناحية السياسية، يتعين أن تُعتمد تشريعات رئيسية، بما في ذلك قانون المجالس البلدية؛ والقوانين التي تحكم تأسيس قوات عسكرية وأمنية جديدة؛ بجانب إلغاء القانون الذي يحظر التجمعات. وبينما يمكن استخدام قانون الانتخابات لسنة ١٩٩٣ من أجل تنظيم

191104 181104 04-60436 (A)
0460436

الاستفتاء، نظرا إلى عدم وجود تشريع حديث، إلا أنه يتعين إنفاذ قانون انتخابي جديد قبل إجراء الانتخابات.

٤ - وفي الناحية الأمنية، يتعين الاستمرار في نزع السلاح بدون تأخير، كي تصبح المجموعات المسلحة مؤهلة للتسجيل كأحزاب سياسية قبل وقت كاف من موعد إجراء الانتخابات. ويتعين أن يتم التسريح والإدماج من أجل تشكيل قوات أمن متكاملة، كما يتعين بحث مسألة انتشار الأسلحة بصورة قانونية وغير قانونية، بغية كفالة الحد الأدنى من الأمن للانتخابات. ويجب إيجاد حل لمسألة قوات التحرير الوطنية (أغاتون رواسا)، التي تبقى خارج العملية السلمية، ولإمكانية وقفها للعملية الانتخابية.

٥ - واستمرت عمليات تأجيل التخطيط للانتخابات، خلال الفترة المشمولة بالتقرير وحتى تشرين الأول/أكتوبر، نتيجة لعدم وجود اتفاق بشأن الطرائق التي سيجري بها اقتسام السلطة في مرحلة ما بعد الانتخابات. واستمر إلحاح الأحزاب التي يغلب عليها عنصر التوتسي على مراجعة الاتفاقات التي أعقبت أروشا، الشيء الذي سيكفل لهم حقهم كمجموعة أقلية. وعارضت الأحزاب التي يسيطر عليها عنصر الهوتو هذه المقترحات. وفي ٢٣ آب/أغسطس ٢٠٠٤، وجه أعضاء مجموعة أحزاب التوتسي العشرة رسالة إلى الرئيس دوميتيان ندايازاي، تطلب فيها استمرار المناقشات بشأن اقتسام السلطة. وبينما أعرب الرئيس عن أنه ما زال مستعدا لمواصلة هذه المباحثات، إلا أنه أصر على وجوب السماح في الوقت نفسه للعملية التقليدية بالاستمرار، على أساس اتفاق بريتوريا المبرم في ٦ آب/أغسطس بشأن اقتسام السلطة.

٦ - وفي ٣ و ٤ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٤، عقد الرئيس ندايازاي جلسة استثنائية لمجلس الوزراء لمناقشة نص مشروع للدستور أعدته لجنة من القانونيين كانت قد تأسست في فترة حكم الرئيس السابق بويويا. غير أن بعضا من أعضاء الأحزاب التي لم توقع على اتفاق بريتوريا، المبرم في ٦ آب/أغسطس بمن فيهم نائب الرئيس ووزيرا الدفاع والخارجية، قاطعوا الجلسة وتسببوا في عدم اكتمال النصاب، الشيء الذي يعكس التوترات السائدة. ورد المجلس الوطني للدفاع عن الديمقراطية - قوات الدفاع عن الديمقراطية (نكورونزيزا) بالتهديد بالانسحاب من مؤسسات الدولة إذا لم تُجر الانتخابات حسب الجدول الزمني، بانتهاء الفترة الانتقالية في ٣١ تشرين الأول/أكتوبر.

٧ - وفي محاولة للخروج من المأزق، أصدر الرئيس ندايازاي، في ١٥ أيلول/سبتمبر، مرسوما يدعو فيه إلى طرح مشروع الدستور في استفتاء شعبي دون إدخال أية تعديلات أخرى. وفي ١٧ أيلول/سبتمبر، سعت بعض الأحزاب من مجموعة أحزاب الهوتو السبعة

ومجموعة أحزاب التوتسي العشرة إلى إيجاد صيغة تسمح للأحزاب التي لم توقع على اتفاق بريتوريا المبرم في ٦ آب/أغسطس بأن توقعه كأساس للتقيد بالدستور. غير أن ذلك كان أمرا مستحيلا. وفي نفس اليوم، اعتمد البرلمان مشروع الدستور بالإجماع، وذلك في جلسة استثنائية حضرها ١٨٩ عضوا من أعضائه البالغ عددهم ٢٧٠، بمن فيهم بعض أعضاء حزب اتحاد التقدم الوطني. وكانت غالبية المتغيبين عن الجلسة من الأحزاب التي لم توقع على اتفاق بريتوريا المبرم في ٦ آب/أغسطس.

٨ - ولكن في ١٢ تشرين الأول/أكتوبر، وعقب مشاورات أجرتها مع عملية الأمم المتحدة في بوروندي والمجتمع الدولي، قررت اللجنة الانتخابية الوطنية المستقلة، التي أنشأها البرلمان في ٣١ آب/أغسطس، أنه يتعذر إجراء الاستفتاء في شهر تشرين الأول/أكتوبر، أو الانتخابات العامة التي ستعقبه في ٣١ تشرين الأول/أكتوبر، حسب التصور الوارد في اتفاق أروشا، لأسباب فنية. وأُحيلت هذه التوصية إلى رؤساء الدول المشاركة في مبادرة السلام الإقليمية المتعلقة ببوروندي.

٩ - وانعقد اجتماع القمة الثالث والعشرين لمبادرة السلام الإقليمية للبحيرات الكبرى المتعلقة ببوروندي في نيروبي، في ١٥ تشرين الأول/أكتوبر. وبوصفه رئيسا للمبادرة، تولى رئيس جمهورية أوغندا رئاسة اجتماع القمة، الذي جمع رؤساء دول كل من بوروندي ورواندا والصومال وكينيا، ونائب رئيس جنوب أفريقيا، وميسر العملية السلمية لبوروندي، ونائب رئيس لجنة السلام والأمن التابعة للاتحاد الأفريقي. وحضر اجتماع القمة أيضا وزير خارجية جمهورية تترانيا المتحدة، والممثل الخاص للاتحاد الأفريقي في بوروندي، وممثلي الخاص لبوروندي. ووافق الاجتماع على الاستنتاجات التي توصلت إليها اللجنة الانتخابية الوطنية المستقلة، بأنه يتعذر إجراء الانتخابات قبل ١ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٤، ودعا إلى تمديد فترة المؤسسات والإدارة الانتقالية. ووافق القادة الإقليميون أيضا على أنه يتعين اعتبار مشروع الدستور دستورا مؤقتا إلى حين عقد الاستفتاء.

١٠ - وفي ٢٠ تشرين الأول/أكتوبر، وعقب انعقاد جلسة مشتركة خاصة للجمعية الوطنية ومجلس الشيوخ مباشرة، وقع الرئيس ندايازاي على قانون أُعلن بموجبه مشروع الدستور دستورا مؤقتا حتى موعد انعقاد الاستفتاء. وفي البداية، أعرب أعضاء الأحزاب غير الموقعة على اتفاق بريتوريا المبرم في ٦ آب/أغسطس عن عدم موافقتهم على الدستور المؤقت، قائلين إن الجلسة الخاصة للبرلمان غير قانونية. غير أن هذه الأحزاب أعلنت، في أواخر تشرين الأول/أكتوبر، استجابة للمزيد من المشاورات وعقب مناشدات من قادة العملية الانتقالية والمجتمع الدولي، عن إسقاط اعتراضاتهم، وأصدروا بيانا دعوا فيه إلى

الوحدة، ممهدين بذلك الطريق لكسر جمود الموقف السياسي. وفي هذا الصدد، أعلنت تسعة من أحزاب مجموعة العشرة، التي يسيطر عليها عنصر التوتسي، عن قبولهم للدستور المؤقت. غير أن شخصيات بارزة من التوتسي، بمن فيهم نائب الرئيس، كاديغي، واصلوا الدعوة إلى إجراء حوار شعبي حول التعديلات التي ستدخل على نص الدستور المقترح. ولم يشارك الحزب العاشر، حزب الإصلاح الوطني، في هذه العملية السياسية، وظل يرفض الإفصاح عن موقفه إزاء هذه المسألة.

١١ - وفي ١٠ تشرين الثاني/نوفمبر، وبموجب حكم من أحكام الدستور المؤقت الجديد، أصدر الرئيس ندايازاي أمرا بإبعاد نائب الرئيس، كاديغي، بسبب ''فشله في أداء وظيفته الرئيسية المتمثلة في تقديم المساعدة إلى الرئيس''. وأشار الأمر تحديدا إلى رفض نائب الرئيس المشاركة في اجتماعات المجلس، بغية مناقشة مشروع الدستور، وإلى محاولاته تقديم مشروع دستور منفصل، كنشاط مواز لجهود الحكومة الانتقالية، ضمن أشياء أخرى. وفي الليلة السابقة لإصدار القرار، عقد الرئيس ندايازاي اجتماعا مع ممثلي المجتمع الدولي، بغية إحاطتهم بأن استمرار معارضة نائب الرئيس يعوق التجهيزات المتعلقة بالاستفتاء. ولم تبدر أية معارضة جدية فورية لمرسوم أحزاب التوتسي. وأبدى حزب اتحاد التقدم الوطني تعاونه مع الرئيس في ترشيح عضوين لمنصب نائب الرئيس وقد أقرت الجمعية الوطنية ومجلس الشيوخ تعيين نائب رئيس البرلمان، فريديريك نغيتزيبورو، لشغل ذلك المنصب.

العملية الانتخابية

١٢ - في ١٦ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٤، نشرت اللجنة الانتخابية الوطنية المستقلة جدولا زمنيا جديدا للاستفتاء والانتخابات، وأعلنت الحكومة الانتقالية بعدها موافقتها عليه. وبموجب ذلك، أصبح من المقرر الآن إجراء الاستفتاء في ٢٦ تشرين الثاني/نوفمبر، وأن تجرى انتخابات مناطق التلال في ٩ شباط/فبراير ٢٠٠٥؛ وانتخابات البلديات في ٢٣ شباط/فبراير ٢٠٠٥؛ وانتخابات الأجهزة التشريعية، في ٩ آذار/مارس ٢٠٠٥؛ وانتخابات مجلس الشيوخ، في ٢٣ آذار/مارس ٢٠٠٥. وستتوج العملية بقيام البرلمان بإجراء انتخاب مباشر لرئيس الجمهورية في ٢٢ نيسان/أبريل ٢٠٠٥.

١٣ - ويقدر برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وعملية الأمم المتحدة في بوروندي، أنه ستكون هناك حاجة لما يقارب ٢٣ مليون دولار من دولارات الولايات المتحدة بغية تمويل العملية الانتخابية بأكملها، بما في ذلك الاستفتاء الدستوري. وحتى تاريخه، بلغت التعهدات بالتبرعات ١٩,٥ مليون دولار، مما يعكس تحسنا كبيرا مقارنة بالمبلغ البالغ قدره مليون دولار، الذي جرت الإشارة إليه في تقريري السابق إلى المجلس. غير أن سداد المبالغ المتعهد

بها يظل بطيئا، ويعود ذلك جزئيا إلى عزوف المانحين عن الإفراج عن الأموال حتى تعلن اللجنة الانتخابية الوطنية المستقلة عن ميزانية شاملة للانتخابات. وحتى نهاية تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٤، كانت حكومة هولندا هي الوحيدة التي سددت قيمة تعهدها البالغ ١,٨٧ مليون دولار. وفي ٢ تشرين الثاني/نوفمبر، قدمت اللجنة الانتخابية الوطنية المستقلة إلى المانحين ميزانية للانتخابات وخطة تشتمل على الخطوط الرئيسية للنفقات المتعلقة بالاستفتاء.

لجنة رصد التنفيذ

١٤ - واصلت لجنة رصد التنفيذ، المنشأة عملا باتفاق أروشا، أداء دور رئيسي في تحديد أولويات العملية الانتقالية. وحثت اللجنة الحكومة الانتقالية لبوروندي، في دورتها الحادية والعشرين، المعقودة في ٣٠ أيلول/سبتمبر و ١ تشرين الأول/أكتوبر، على تيسير تسجيل الأحزاب السياسية المسلحة والحركات المسلحة السابقة كأحزاب سياسية، وناشدت الجمعية الوطنية الإسراع بقدر الإمكان بإنفاذ مشروع قانون الانتخابات وقانون إدارة المقاطعات المتصل به. وفي المداولات المتعلقة بالمسائل ذات الصلة بوقف إطلاق النار، التي عرضتها اللجنة المشتركة لوقف إطلاق النار، دعت لجنة رصد التنفيذ الحكومة الانتقالية إلى أن تؤسس بشكل رسمي قوات دفاع وقوات أمن، أثناء الدورة الحالية للجمعية الوطنية؛ وأن توافق على الاتفاق التقني بشأن القوات والإجراءات المتعلقة بالعمليات المشتركة، فيما يختص بالمقاتلين أثناء الفترة السابقة لنزع السلاح والتسريح؛ وأن تنشئ هيئة مشتركة للأركان بشكل تكاملي بين الجيش والشرطة؛ وتقيم بدون إبطاء مقر قيادة للهيئة. وبينما نُفذ العديد من هذه التوصيات منذ ذلك الحين، إلا أن الحكومة الانتقالية ما زالت في حاجة إلى أن تؤسس قوات دفاع وقوات أمن جديدة، وأن تبدأ في نزع سلاح المقاتلين وتسريحهم (انظر الفصل الرابع)، كما أن الجمعية الوطنية لم تجتمع بعد لتناقش القانون الأساسي لتأسيس القوات الأمنية وقوات الدفاع الجديدة.

١٥ - وقُدم عدد من التوصيات الأخرى، بما في ذلك إكمال القوات المسلحة البوروندية والحركات السياسية المسلحة لعملية تسريح الأطفال الجنود. وطلبت لجنة رصد التنفيذ إلى الحكومة تعديل قانون سنة ١٩٦٢ بشأن تجنيد القاصرين الذين تقل أعمارهم عن ١٦ سنة للخدمة في الجيش.

١٦ - وخلال دورتها الثانية والعشرين، المعقودة يومي ٢٨ و ٢٩ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٤، حثت اللجنة الأحزاب البوروندية على قبول الجدول الزمني للانتخابات ومواصلة

الحوار الذي بدأه الرئيس، فيما بين جميع الأحزاب والمؤسسات، بهدف تخفيف حدة التوترات الحالية.

ثالثا – التطورات العسكرية والأمنية

١٧ – ظلت الحالة العسكرية مستقرة بشكل عام في البلد خلال الفترة المشمولة بالتقرير، عدا ثلاث مقاطعات غربية (بوجمبورا الريفية، وسيبيتوكيه، وبوبانزا) حيث استمرت المصادمات المتكررة بين القوات المسلحة البوروندية وقوات المجلس الوطني للدفاع عن الديمقراطية وقوات الدفاع عن الديمقراطية وبين قوات التحرير الوطنية (رواسا). وعززت القوات المسلحة البوروندية وقوات المجلس الوطني للدفاع عن الديمقراطية وقوات الدفاع عن الديمقراطية وحداتها في مناطق الصراع هذه، حيث تقوم بعمليات تكاملية ضد مقاتلي قوات التحرير الوطنية. وتتسبب الأعمال العدائية هذه في عمليات نزوح مؤقتة للسكان المحليين، الذين أحيانا ما يلتمسون الملجأ قرب مواقع انتشار عملية الأمم المتحدة في بوروندي.

١٨ – ولا يزال معدل الجريمة في البلد يتزايد، حيث تتسم حوادثها بالعشوائية والانتهازية. ففي ٢٦ أيلول/سبتمبر، اغتيل أحد متطوعي الأمم المتحدة في بوجومبورا، وكان موته أولى خسائر المدنيين في البعثة. وتُبرز هذه المأساة المخاطر التي يواجهها الموظفون الذين يعملون في عملية الأمم المتحدة في بوروندي، وضرورة كفالة تطبيق جميع التدابير الأمنية واحترامها بشكل كامل. ويتزايد بروز الجريمة المنظمة، بما في ذلك النهج المسلح، واختطاف السيارات والأشخاص، والتعذيب والقتل. وجرى التبليغ أيضا عن ازدياد حوادث سرقة الماشية، ليس في منطقة بلدية بوجومبورا وضواحيها (بوجومبورا الريفية)، بل وعلى امتداد الطريق المحلي السريع رقم ٥، الذي يعتبر أحد المحاور الرئيسية للصادرات بين بوجومبورا وجمهورية الكونغو الديمقراطية، بالإضافة إلى امتداده في اتجاه الشمال عابرا مقاطعتي بوبانزا وسيبيتوكيه ليصل إلى رواندا. وفي حالات كثيرة، كان الأشخاص الذين ارتكبوا العديد من هذه الجرائم يلبسون الزي العسكري ويتصرفون بطريقة تدل على أنهم في مأمن من العقوبة؛ وأنه ربما تكون لهم صلات بقوات الأمن، بما في ذلك القوات المسلحة البوروندية وقوات المجلس الوطني للدفاع عن الديمقراطية وقوات الدفاع عن الديمقراطية. وتنتشر أيضا الحوادث الجنائية المرتكبة بواسطة مقاتلي قوات التحرير الوطنية، فضلا عن انتشار المنازعات المدنية الناشئة عن الصراعات التي لم تحل حول ملكية الأرض.

١٩ – وفي غضون ذلك يظل استمرار انتشار الأسلحة الصغيرة يشكل أحد المخاطر الأمنية الرئيسية. وفي أوائل آب/أغسطس ٢٠٠٤، طلبت مني الحكومة البوروندية أن أساعد في معالجة مسألة انتشار الأسلحة الصغيرة والاتجار غير المشروع بها. وعكفت عملية الأمم

المتحدة في بوروندي ومكتب الأمم المتحدة القطري على العمل سويا من أجل صياغة نهج مشترك لمكافحة انتشار الأسلحة الصغيرة، من خلال كفالة أن تثار المسألة عند وضع التدابير المتعلقة ببناء الثقة، فضلا عن الأنشطة المتصلة بإعادة إدماج المقاتلين السابقين في المجتمع، وتشكيل قوة شرطة وطنية تتسم بالكفاءة. وقد شرعت البعثة بالفعل في مناقشات مع فريق الخبراء المنشأ عملا بقرار مجلس الأمن ١٥٥٢ (٢٠٠٤)، حول مسألة الاتجار غير المشروع بالأسلحة. وسيسعى برنامج الأمم المتحدة الإنمائي من جانبه إلى معالجة الجانب المتعلق بالطلب، من خلال ربط استرداد الأسلحة الصغيرة بالتنمية المستدامة.

٢٠ - ويظل استمرار عدم استقرار الأوضاع في بعض المناطق الشرقية من جمهورية الكونغو الديمقراطية يسهم في زيادة حدة التوترات في بوروندي. إذ استغلت العناصر المتشددة من التوتسي مذبحة لاجئي طائفة بانيامولانج الكونغوليين، التي وقعت في ١٣ آب/أغسطس، في مخيم مؤقت في غاتومبا، من أجل إثارة المخاوف من الإبادة الجماعية، مما أدى إلى استمرار حدة التوترات في بوروندي (انظر الفقرتين ٤٧ و ٤٨). وفي منتصف تشرين الأول/أكتوبر، عبرت مجموعة من البوروندين تقدر بـ ٣ ٠٠٠ شخص، معظمهم من طائفة التوتسي، الحدود إلى رواندا خوفا من أحداث العنف المتصلة بالانتخابات، مما دفع حزب اتحاد التقدم الوطني إلى اتهام المجلس الوطني للدفاع عن الديمقراطية - قوات الدفاع عن الديمقراطية (نكورونزيزا) بتنظيم ''حملة رعب''. وأعرب رئيس رواندا، بول كاغامي، في اجتماع له مع ممثلي الخاص، في ٧ تشرين الأول/أكتوبر، عن القلق من وصول هؤلاء اللاجئين إلى رواندا. حيث عاد أكثر من نصفهم بعد قيام الزعماء السياسيين بزيارات لطمأنة السكان.

رابعا - إصلاح قطاع الأمن ونزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج

إدماج العسكريين

٢١ - للتعجيل بعملية نقل الأسلحة والمقاتلين السابقين من مناطق التجمع في المرحلة السابقة لنزع السلاح، شرع معسكر الدمج في تنغا بمقاطعة بوجومبورا الريفية، في تدريب المقاتلين لتشكيل ألوية أمنية مشتركة، بدعم مالي من حكومات عدة، منها حكومة هولندا. وفي ٢٣ أيلول/سبتمبر، انتهت عناصر تتكون من ١ ٠٠٠ شخص تابعين للقوات المسلحة البوروندية، و ٨٠٠ شخص تابعين لقوات المجلس الوطني للدفاع عن الديمقراطية وقوات الدفاع عن الديمقراطية (نكورونزيزا) من برنامج تدريبي مدته شهر، وتم نشر هذه العناصر لتحل محل وحدات القوات المسلحة البوروندية في مقاطعة بوجومبورا الريفية. غير أن هذه الوحدات الأمنية المشتركة تقتصر حتى الآن على مقاتلين تابعين للقوات المسلحة البوروندية وقوات المجلس الوطني للدفاع عن الديمقراطية وقوات الدفاع عن الديمقراطية (نكورونزيزا)؛

أما الأحزاب المسلحة والحركات السياسية الخمس الأصغر حجما، وهي: المجلس الوطني للدفاع عن الديمقراطية (نيانغوما)، وجبهة التحرير الوطني، وقوات التحرير الوطنية – ايكانزو (سابقا قوات التحرير الوطنية (ألان موغابارابونا))، وباليب – أغاكيزا وكازي – قوات الدفاع عن الديمقراطية (سابقا المجلس الوطني للدفاع عن الديمقراطية وقوات الدفاع عن الديمقراطية (جان بوسكو ندايكنغوروكييه)). فإنها لم تشرع بعد في المشاركة، ريثما يتم التوصل إلى اتفاق مع الحكومة الانتقالية بشأن معايير الانتقاء وإجراءات نزع السلاح.

٢٢ – وتواصل عملية الأمم المتحدة في بوروندي العمل، عن طريق اللجنة المشتركة لوقف إطلاق النار من أجل إيجاد حل لهذه المسائل، وتعتزم إرسال فريق اتصال مشترك تابع للجنة لرصد دورات التدريب اللاحقة، باعتبار ذلك تدبيرا من تدابير بناء الثقة. وعوضا عن مواصلة العمليات بشكل موازٍ لعملية التسريح ونزع السلاح وإعادة الإدماج، فإنه من المتصور أن يصبح التدريب المتكامل في معسكر تنغا جزءا من البرنامج الوطني لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، متى دخل ذلك البرنامج حيز التنفيذ. ومن المقرر لعملية الدمج الفعلية لطلائع المقاتلين في الجيش الوطني الجديد في أوائل سنة ٢٠٠٥، ويتوقع أن يتم تسريح عدد يقدر بـ ٠٠٠ ١٢ مقاتل قبل عقد الانتخابات في نيسان/أبريل.

٢٣ – وفي ٢٩ تشرين الأول/أكتوبر، أصدر مجلس الوزراء مرسوما يقضي بتوسيع نطاق القيادة العامة المشتركة للجيش، وهي في واقع الأمر لجنة تنسيق وطنية، لتضم ممثلين عن كل من الأحزاب والحركات السياسية الأصغر حجما. وبذلك أصبح أعضاء هذه اللجنة الوطنية للتنسيق للتشكيل العسكري الجديد ٤٣ عضوا: ٢٠ عضوا من القوات المسلحة البوروندية، و ١٣ عضوا من المجلس الوطني للدفاع عن الديمقراطية وقوات الدفاع عن الديمقراطية، و ١٠ أعضاء من الأحزاب المسلحة والحركات السياسية الأخرى. وقدم مجلس الوزراء أيضا مشروع قانون إلى البرلمان يتم بمقتضاه إصلاح قوات الدفاع وقوات الأمن الوطنية، بحيث تنضوي هذه القوات في إطار هيكلية قيادة موحدة؛ بيد أن مشروع القانون المشار إليه لم يتم إقراره حتى الآن.

نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج والدمج

٢٤ – لم تبدأ عملية نزع سلاح المقاتلين وتسريحهم بسبب عدم التوصل إلى اتفاق بشأن عدة مسائل قائمة. وفي حين أن الأحزاب قد اتفقت من حيث المبدأ على الحاجة إلى الشروع في عملية إعادة إدماج عاجلة للقوات المسلحة، فإن القوات المسلحة البوروندية تواصل مقاومة حصر إقامة جنودها في الثكنات وفقا لأحكام اتفاق أروشا، مشيرة في هذا الصدد إلى استمرار وجود تهديد تشكله قوات التحرير الوطنية (رواسا). ولهذا السبب نفسه، لم تقدم

القوات المسلحة البوروندية قائمة بأماكن نشر قواتها، كما لم تبين أعداد قطع الأسلحة الثقيلة الموجودة في حوزتها. وفضلا عن ذلك، فإن الأحزاب لم تتفق بعد على نظام لمواءمة الرتب، كما أن مسألة الدمج المباشر في الوحدات العسكرية الوطنية، قبل نزع السلاح، لم يتم علاجها. وبالإضافة إلى ما سبق، فإن الحكومة لا يزال من واجبها إعداد خطة تنفيذية لدمج وإصلاح الجيش، أو لتبيان الكيفية التي تعتزم بها تغطية نفقات الميزانية الضرورية لدعم هذه العملية. وفي حين أن التقدم المحرز بشأن نزع السلاح والتسريح اتسم بالبطء، فإن الأمانة التنفيذية للجنة الوطنية للتسريح والدمج وإعادة الإدماج قد اتفقت على إعطاء عملية تسريح الأطفال الجنود الأولوية، وسيتم الانتهاء منها بحلول نهاية السنة.

٢٥ - وعلى الرغم من هذه المشاكل السياسية، فإن معظم التحضيرات التقنية لتنفيذ برنامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج قد تم الفراغ منها. وفي ٢٧ أيلول/سبتمبر، قامت الأمانة التنفيذية بإنشاء ثلاثة مراكز للتسريح في غيتيغا، وبوبانزا، ومورامفيا، واتخذت الترتيبات اللازمة لتوفير الأصناف الغذائية وغير الغذائية في المراكز. ويدعو مشروع خطة نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، التي قامت بوضعها الحكومة الانتقالية وعملية الأمم المتحدة في بوروندي، إلى إنشاء معسكري دمج في كل من المناطق العسكرية الخمس في كامل أنحاء البلاد. وسيتم إرسال المقاتلين من أماكن التجميع لتلقي التدريب في أحد هذه المعسكرات العشرة، بعد نزع سلاحهم وتسجيلهم، وإخضاعهم للفحص، من أجل تجنيدهم في الجيش الوطني. ووافقت حكومة الصين على توفير الخيام والزي العسكري لبرنامج الدمج، وتواصل عملية الأمم المتحدة في بوروندي العمل مع الحكومة الانتقالية والمفوضية الأوروبية من أجل الانتهاء من إقرار ميزانية لتغطية الجوانب التنفيذية الأخرى.

٢٦ - وحتى ١٨ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٤، بلغ عدد الأفراد المنضوين في الأحزاب والحركات السياسية المسلحة، الذين تم تجميعهم في مناطق التجميع الإثنتي عشرة لمرحلة ما قبل نزع السلاح، في كامل أنحاء البلاد، ٩٧٩ ٢٠ فردا. وتقوم عملية الأمم المتحدة في بوروندي برصد هذه المناطق بصفة منتظمة لمنع مواصلة الأحزاب لعملية التجنيد، ولردع العبث بعملية توصيل الأغذية في المرحلة السابقة لنزع السلاح، التي تقوم بتمويلها حاليا اللجنة الأوروبية وإدارة التنمية الدولية بالمملكة المتحدة. وقد قدمت جميع الأحزاب، بما فيها القوات المسلحة البوروندية، قوائم معتمدة بأسماء المقاتلين التابعين لها إلى اللجنة المشتركة لوقف إطلاق النار. وتقوم فرق الاتصال المشتركة بالتحقق من هذه القوائم.

٢٧ - وتقوم منظومة الأمم المتحدة في بوروندي، والجهات المانحة الدولية الكبرى، والبرنامج المتعدد الأقطار للتسريح وإعادة الإدماج التابع للبنك الدولي، بالعمل معا بشكل

وثيق مع الحكومة الانتقالية بشأن مسائل إعادة الإدماج، وقد قاما بوضع خطة عمل تستند إلى إطار الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية، وورقة استراتيجية الحد من الفقر، والبرنامج الوطني لإعادة تأهيل ضحايا الحرب.

الشرطة

٢٨ - في ٣٠ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٤، أصدر مجلس الوزراء مرسوما بشأن تشكيل قوة الشرطة الوطنية البوروندية، وتنظيمها، والولاية المنوطة بها، وفي ٩ تشرين الأول/أكتوبر أرسل إلى البرلمان بنص قانون بشأن إعادة تنظيم وزارة الأمن العام. وفي ٢٨ تشرين الأول/أكتوبر، أقر البرلمان مرسوما رئاسيا يسمح بموجبه للمجلس الوطني للدفاع عن الديمقراطية (نيانغوما)، وجبهة التحرير الوطني، وقوات التحرير الوطنية - إيكانزو، وباليب - أغاكيزا، وكازي - قوات الدفاع عن الديمقراطية، بالانضمام إلى القيادة العامة المشتركة للشرطة. ويتم القيام بتقييم لهياكل الشرطة، بما في ذلك عناصر قوة الدرك، ومراكز التدريب، من طرف أفرقة مختلطة تتشكل من أعضاء من القيادة العامة المشتركة للشرطة، وعنصر الشرطة المدنية في عملية الأمم المتحدة في بوروندي.

٢٩ - وحتى يتسنى تنسيق الأمن بشكل فعال لإجراء الانتخابات، قامت وزارة الأمن العام بإنشاء مجلس أمن انتخابي وطني، وافقت على إنشاء قوة شرطة مؤقتة تتكون من ١٤ ٤٠٠ فرد، بدعم مالي ومادي من حكومتي بلجيكا وهولندا.

خامسا - نشر عملية الأمم المتحدة في بوروندي

٣٠ - في ٥ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٤، بلغ قوام القوة العسكرية المأذون به للعملية ٥ ٥٢٦ فردا، من أصل مجموع القوام المأذون به البالغ ٥ ٦٥٠ فردا. ويشمل القوام الحالي ٨٣ من ضباط الأركان، و ١٨٤ مراقبا عسكريا تم نشرهم في ٢٧ موقعا من مواقع الفرق، بالإضافة إلى كتائب مشاة من باكستان (نُشرت في مقاطعة سيبيتوكيه) وإثيوبيا (نُشرت في مقاطعتي غيتيغا وموينغا)، ونيبال (نُشرت في مقاطعتي بوبانزا وبغوزي)، وجنوب أفريقيا (نُشرت في مقاطعة بوجمبورا الريفية)، وكينيا (نُشرت في مقاطعة ماكامبا)، وسرية مشاة من موزامبيق (نُشرت في بوجمبورا).

٣١ - وشملت الأنشطة التنفيذية الرئيسية للعنصر العسكري التابع لعملية الأمم المتحدة في بوروندي رصد ترتيبات وقف إطلاق النار، والمساعدة في التحقيق في المجزرة التي وقعت في غاتمبا، ورصد تنفيذ أنشطة نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، ومرافقة المنظمات غير الحكومية وقوافل نقل الأغذية إلى مناطق التجمع. وقد نُشرت الوحدات التابعة لعملية الأمم

المتحدة في بوروندي في أماكن قريبة من مخيمي اللاجئين في موارو وموينغا، اللذين يؤويان ما يزيد على ٢ ٠٠٠ شخص كنغولي. ويقوم العنصر العسكري أيضا بأعمال الاستطلاع الجوية، والدوريات البحرية، وذلك لغرضي الرصد وبناء الثقة على حد سواء. وثمة إجراءات أيضا يتم القيام بها لدعم عملية نزع السلاح متى شُرع فيها.

٣٢ - وشرعت المكاتب الإقليمية التابعة لعملية الأمم المتحدة في بوروندي - والتي يعمل فيها موظفون من العنصر الانتخابي، وعناصر حقوق الإنسان والشرطة المدنية والشؤون المدنية والإعلام، التابعة للبعثة، في عملها في مقاطعات غيتيغا وماكابا، وموينغا. ويتوقع أن يبدأ مكتبا عملية الأمم المتحدة في بوروندي، في ريف بوجمبورا ونغوزي، عملهما، خلال الشهر المقبل. وسيتيح وجود عدد كبير من الموظفين التابعين لعملية الأمم المتحدة في بوروندي، في المناطق، للأمم المتحدة العمل بشكل وثيق مع أوساط المجتمع المدني وقادة المجتمعات المحلية على المستويين الإقليمي والمحلي.

٣٣ - ومنذ البداية، عمل ممثلي الخاص على توطيد نهج ''عدم التسامح مطلقا'' فيما يخص المسائل المتعلقة بأنماط السلوك غير المقبولة التي تبدر من أي من موظفي الأمم المتحدة. وستفضي أية انتهاكات لمعايير الأمم المتحدة الخاصة بالسلوك إلى اتخاذ إجراءات تأديبية، بما في ذلك إمكانية الفصل من العمل والإعادة إلى الوطن، وفقا للإجراءات التأديبية المناسبة. وحتى يتسنى معالجة هذه المسائل على نطاق كامل منظومة الأمم المتحدة في بوروندي، تقوم عملية الأمم المتحدة في بوروندي بتنسيق عقد سلسلة من حلقات العمل التي تستهدف أيضا العاملين في مجال المساعدة الإنسانية الذين يشاركون في أنشطة توزيع الأغذية على اللاجئين والمشردين داخليا.

٣٤ - وداخل نطاق عملية الأمم المتحدة في بوروندي، تم تعيين موظف مسؤول عن مدونة قواعد السلوك، على رتبة عليا، لتلقي الشكاوى المتعلقة بأية جوانب إساءة تصرف تصدر عن أعضاء العملية، ولتولي زمام القيادة في وضع التدابير المتعلقة بمنع جميع أشكال إساءة التصرف، وتحديدها، والرد عليها، والقيام بتنفيذ هذه التدابير. وقامت البعثة بإنشاء فرقة عمل داخلية معنية بمعايير السلوك، للتركيز على منع وقوع مظاهر إساءة التصرف، وتحديدها، والرد عليها، في الوقت الذي يتم فيه القيام بأنشطة رفع مستويات الوعي، والتدريب، والردع.

٣٥ - وعلى الرغم مما تقوم به البعثة من جهود مستمرة، فإن البلد المضيف لم يتسن له توفير مكان، يتم فيه، بدون مقابل، توفير الإيواء بالشكل المناسب لمكاتب العملية، وعناصرها اللوجستية والعسكرية. ومن ثم، كان من الضروري تأجير أماكن تجارية. وفي

الوقت نفسه، يتم حاليا تسيير العمليات المدنية في بوجومبورا وحدها من أربعة مواقع مختلفة، هناك اثنان منها في مركز المدينة، لكنهما لا تتوفر فيهما شروط الأمن المحددة من الأمم المتحدة. وفضلا عن ذلك، فإن الأماكن الحالية لا تتيح حيزا كافيا لإيواء جميع العناصر بمستويات التوظيف المعتمدة. ولذلك، فقد اتُخذ قرار بإنشاء مقر متكامل للبعثة في وحدات مؤقتة، في مساحة خضراء مفتوحة، تقع على بعد حوالي كيلومترين من مركز المدينة.

٣٦ - ووفقا لما تنص عليه الفقرة ١٠ من قرار مجلس الأمن ١٥٤٥ (٢٠٠٤)، تقوم الأمانة العامة بإجراء مفاوضات مع الحكومة الانتقالية لإبرام اتفاق مركز قوات لعملية الأمم المتحدة في بوروندي. وفي ١١ تشرين الأول/أكتوبر، قامت الحكومة الانتقالية بتقديم تعليقاتها إلى الأمم المتحدة على مشروع الاتفاق. وقامت الأمانة العامة بإرسال رد إثر قيامها باستعراض التعليقات.

سادسا - حقوق الإنسان، وسيادة القانون، والمسائل الجنسانية

٣٧ - خلال الفترة المشمولة بالتقرير، تواصل تلقي الأمم المتحدة لادعاءات بوقوع انتهاكات من طرف القوات المسلحة البوروندية، والمجلس الوطني للدفاع عن الديمقراطية وقوات الدفاع عن الديمقراطية (نكورونزيزا)، وقوات التحرير الوطنية (رواسا)، بما في ذلك حالات الإعدام خارج نطاق القضاء، والاختفاء، والاستخدام المفرط للقوة، والعنف الجنسي، والتعذيب، وإساءة معاملة المحتجزين، والاعتقالات التعسفية وغير القانونية، والابتزاز، والتخويف، ونهب الممتلكات.

٣٨ - وكما ورد بشكل مفصل في تقريري الأخير (S/2004/682)، فإن استمرار العمل بنظم إدارية وقضائية موازية قام بإنشائها المقاتلون السابقون التابعون للمجلس الوطني للدفاع عن الديمقراطية - قوات الدفاع عن الديمقراطية، يشكل مصدرا للقلق. وتواصل عملية الأمم المتحدة في بوروندي تلقي تقارير بصفة يومية تقريبا عن وقوع ممارسات اعتقال تعسفية، أو غير قانونية، للمدنيين، من طرف أفراد تابعين للمجلس الوطني للدفاع عن الديمقراطية - قوات الدفاع عن الديمقراطية. ويُحتجز هؤلاء في مراكز احتجاز غير قانونية، داخل معسكرات الجيش، في ظروف بالغة السوء، ويعانون من إساءة المعاملة، بل ومن التعذيب أحيانا، ولا يُفرج عنهم فيما يبدو إلا بعد قيامهم بدفع نقود لقاء ذلك. وفي إحدى هذه الحالات، ذكر أحد الضحايا أنه قد أُلقي عليه القبض أربع مرات وأُرغم، في كل مرة منها، على دفع مبلغ مقابل إطلاق سراحه.

٣٩ - وخلال الفترة الممتدة بين آب/أغسطس وتشرين الأول/أكتوبر، قامت عملية الأمم المتحدة في بوروندي بإجراء عمليات تقييم لـ ٦ من سجون بوروندي الـ ١١، وخلصت إلى أن السجون في تلك البلاد مكتظة بشكل خطير، إذ يبلغ عدد نزلائها تقريبا ٩٠٠ ٧ سجين، في مرافق بُنيت لإيواء ٦٥٠ ٣ شخص. وكان حوالي ٦٠ في المائة من السجناء في انتظار المحاكمة، وتصل مدد انتظار بعضهم إلى حد ست سنوات، في حين أن هناك سجناء آخرين سيتم الإفراج عنهم لمدة عفو مشروطة. ومن بين نزلاء السجون مساجين سياسيون قُبض عليهم بسبب انتمائهم إلى حركة سياسية مسلحة. وبسبب الخلافات الداخلية، فإن الحكومة الانتقالية لم تتمكّن بعد من اتخاذ قرار بشأن تعريف السجين السياسي، الأمر الذي يحول دون الإفراج عن عدد كبير من المحتجزين في المرحلة السابقة للمحاكمة.

٤٠ - وفي أواسط أيلول/سبتمبر، تلقت عملية الأمم المتحدة في بوروندي تقارير عن وجود مقابر جماعية مدفون فيها عدد من الجثث يبلغ مائة جثة، في ثلاثة مواقع، في قرية موتامبو، ومقاطعة بوجومبورا الريفية. وقد كانت قوات التحرير الوطنية (رواسا) نشطة في المنطقة إلى أن وقعت تحت سيطرة قوات المجلس الوطني للدفاع عن الديمقراطية - قوات الدفاع عن الديمقراطية في أوائل أيلول/سبتمبر ٢٠٠٤. ولدواع أمنية، قامت القوات المسلحة البوروندية والمجلس الوطني للدفاع عن الديمقراطية وقوات الدفاع عن الديمقراطية بمنع وحظر الوصول إلى المنطقة.

٤١ - وفي ١٦ أيلول/سبتمبر، قام جنود تابعون للقوات المسلحة البوروندية بإضرام نيران أتت على حوالي ٤٤ منزلا بكاملها، في مقاطعة كيروندو، وكان هؤلاء الجنود يتصرفون بموجب أوامر صادرة عن حاكم المقاطعة. وتدّعي السلطات المدنية بأنها قد أخطرت السكان بضرورة مغادرة هذه الأماكن لأنهم كانوا يشغلون أرضا حكومية، وشرع وزير حقوق الإنسان واللجنة البرلمانية المعنية بحقوق الإنسان في التحقيق في هذه الحادثة.

٤٢ - وفي أواسط آب/أغسطس، أعدم خمسة أشخاص بشكل غوغائي في مقاطعة جيتيغا، إثر انتشار إشاعات مفادها أن أفرادا من جماعة التوتسي يقتلون أفرادا من جماعة الهوتو، بإعطائهم حقنا مسممة، لمنعهم من الإدلاء بأصواتهم في الانتخابات المقبلة. وفي كل حالة من هذه الحالات، قُتل هؤلاء الأفراد بعد أن قام بالإبلاغ عنهم ''ضحية'' مزعومة. ولم يُعثر على أدلة تدعم هذه الاتهامات، وقد اعتُقل ١١ شخصا لصلتهم بهذه الجرائم. وفي تشرين الأول/أكتوبر أعدم بشكل غوغائي أربعة أشخاص اتُهموا بممارسة الشعوذة، في مقاطعة سيبيتوكه، وقرية موجينا. وتشكل هذه الحوادث امتدادا لتوجه يبعث على القلق، كنت قد أشرت إليه في تقريري السابق، ملاحظا في هذا الصدد انبثاق نمط من العنف مجددا موجه نحو

أشخاص يُدّعى أنهم مشعوذون وساحرات، وفي بعض الحالات، ضُرب هؤلاء وأُحرقوا حتى الموت.

٤٣ - ويتواصل تلقي تقارير تفيد بوقوع ممارسات عنف جنسية وقائمة على نوع الجنس، بما في ذلك اغتصاب القصّر. وإثر القيام بحملات تثقيفية في كامل البلاد، يتزايد عدد الضحايا الذين يتقدمون للإبلاغ عما وقع لهم، ويتم إنشاء شبكات وطنية ودولية لتقديم المساعدة إلى الضحايا وأسرهم. ولا تزال ظاهرة الإفلات من العقاب في هذه الحالات مشكلة كبيرة، إذ أن النظام القضائي يفتقر إلى التدريب الضروري للتعامل بالشكل الملائم مع ضحايا العنف الجنسي، أو من يُدّعى ارتكابهم له، كما يفتقر إلى التجهيز في هذا الصدد.

٤٤ - وتتركز الجهود المبذولة في عملية الأمم المتحدة في بوروندي في مجال تعميم المنظور الجنساني على المشاركة السياسية للمرأة، والتعاون مع وزارة رعاية المرأة، بما في ذلك أيضا التعاون مع المنظمات غير الحكومية المحلية والدولية. وهناك الآن شبكة تضم جميع أصحاب المصلحة للمساعدة في مراعاة الشواغل الجنسانية لدى صياغة التشريعات الأساسية لمرحلة ما بعد الانتقال.

٤٥ - وقد شُكلت في إطار البعثة فرقة عمل معنية بقضايا نوع الجنس، مع نقاط اتصال من كل قسم. وتم تدريب جميع الأقسام على تعميم المنظور الجنساني وعلى الاحتياجات الخاصة للمرأة في حالات ما بعد الصراع، وما زالت عملية التدريب مستمرة بالنسبة لجميع العائدين الجدد. كما عُقدت لقاءات خاصة مع النساء العاملات في القوات المسلحة والشرطة لزيادة وعيهن بالقضايا الأساسية المتصلة بالجوانب الجنسانية لولاية البعثة. وأدوات الدعوة وشبكات الوصول إلى المستفيدين، هي جزء من العمل مع قسم المعلومات العامة من أجل وضع برامج إذاعية وبثها عن المنظور الجنساني وبناء السلام.

٤٦ - وقام أكيش أوكولا، الخبير المستقل المعني بحالة حقوق الإنسان في بوروندي، والذي عينته لجنة حقوق الإنسان في تموز/يوليه بمهمة تقدير في بوروندي في الفترة من ٤ إلى ١٣ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٤. وقد أجرى الفريق مشاورات مع قطاعات واسعة من الحكومة والجهات غير الحكومية الفاعلة، وسوف يرفع تقريرا إلى اللجنة في دورتها الحادية والستين.

مذبحة غاتومبا

٤٧ - بناء على طلب مجلس الأمن الوارد في بيانه الرئاسي الصادر في ١٥ آب/أغسطس ٢٠٠٤ (S/PRST/2004/30)، قامت عملية الأمم المتحدة في بوروندي، وبعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية ومفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان بإجراء

تحقيق مشترك في المذبحة التي وقعت يوم ١٣ آب/أغسطس وراح ضحيتها ١٥٢ لاجئا من جمهورية الكونغو الديمقراطية في مخيم غاتومبا للاجئين الموجود بالقرب من الحدود مع جمهورية الكونغو الديمقراطية. وقد أُبلغت نتائج هذا التحقيق إلى المجلس برسالتي الموجهة إلى رئيس المجلس والمؤرخة ١٥ تشرين الأول/أكتوبر (S/2004/821).

٤٨ - ورغم التحقيق المطول، فليس هناك أي دليل واضح عمَّن نظم هذه المذبحة البشعة ونفذها وموّلها. فزعم قوات التحرير الوطنية (رواسا) بمسؤوليتها عن المذبحة، وهو ما أيدته بيانات الشهود، قاد تحقيقات الأمم المتحدة إلى الاعتقاد بأن المجموعة قد شاركت بالفعل في الهجوم. ولكن هناك دليلا قويا على أن قوات التحرير الوطنية (رواسا) لم تقم بهذا العمل بمفردها. فمما يؤسف له، أن ندرة المعلومات التي يمكن التحقق منها والتعاون المحدود من جانب السلطات البوروندية أعاق صياغة تقرير قاطع. وهناك تحقيق وطني ما زال جاريا.

سابعا - الإعلام

٤٩ - في ٢٣ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٤، بدأ العنصر الإعلامي في عملية الأمم المتحدة في بوروندي في إنتاج برامج إذاعية أسبوعية بلغتين تُذاع على خمسة محطات إذاعية عامة وخاصة، تغطي أكثر من ٩٠ في المائة من مساحة البلد. كما سيبدأ العمل في المستقبل القريب في إنتاج برامج توعية لدعم البرنامج الانتخابي للجنة الانتخابية الوطنية المستقلة. وهناك مؤتمر صحفي أسبوعي لإطلاع وسائل الإعلام البوروندية على أنشطة البعثة، بالإضافة إلى نشرة أسبوعية لإبقاء الموظفين المحليين والدوليين في عملية الأمم المتحدة في بوروندي على علم بالتطورات ذات الصلة. والعمل جارٍ لدعم الأنشطة الانتخابية، بما في ذلك طبع وتوزيع دستور ما بعد الانتقال قبل إجراء الاستفتاء عليه لإقراره، بالإضافة إلى مجلة خاصة بالانتخابات من المقرر إصدارها في منتصف شهر تشرين الثاني/نوفمبر.

ثامنا - الحالة الإنسانية

٥٠ - ما زالت الحالة الإنسانية في بوروندي خطيرة، وإن كانت هناك بعض التحسينات التدريجية التي حدثت بشكل عام خلال الشهور الأخيرة. وقد حدث التحسن مؤخرا، بالتوازي مع انخفاض النزاع بشكل عام في مختلف أرجاء البلاد، مما سمح بعودة ما يقرب من ٩٠ ٠٠٠ لاجئ إلى بيوتهم في بوروندي قادمين من جمهورية تنزانيا المتحدة منذ بداية هذا العام، وهو عدد يقترب من ضعف عدد العائدين المسجلين من ذلك البلد في عام ٢٠٠٣. ومع ذلك، فقد انخفض عدد العائدين إلى بوروندي انخفاضا شديدا في الشهر الماضي، إلى

١ ٣٧٨ عائدا في تشرين الأول/أكتوبر بعد أن كان ٩ ٦٨١ في آب/أغسطس و ٦ ٧٠٠ في أيلول/سبتمبر.

٥١ - وقد شُرد مؤخرا ٣٥ ٠٠٠ شخص تقريبا من المدنيين نتيجة لاستمرار القتال في مقاطعة بوجومبورا الريفية، أغلبهم من قرى كابيزي، وموتامبو، وموهوتا، ومنطقة كانيوشا جنوبي بوجومبورا. وتشير التقارير التي تم الحصول عليها من المشردين إلى أن دمارا شديدا قد لحق بالروانديين وممتلكاتهم في المناطق التي كانوا يعيشون فيها. وتم نهب وتدمير المنازل والمحاصيل، ونظرا لأن التشريد استمر لفترة طويلة، فقد عجزت الكثير من الأسر عن رعاية أراضيها. وفي عملياتها، ركزت القوات المسلحة البوروندية وقوات المجلس الوطني للدفاع عن الديمقراطية وقوات الدفاع عن الديمقراطية على استهداف السكان بشكل عام، مفترضة أنهم جميعا من أنصار قوات التحرير الوطنية. وتضرر تقديم المساعدات الإنسانية ضررا متزايدا بفعل عمليات النهب بعد توزيع هذه المساعدات. ورغم أن هذه المشكلة ليست جديدة، فإن عمليات النهب أصبحت ممارسة معتادة في الشهور الأخيرة، لا سيما في مناطق انتشار قوات المجلس الوطني للدفاع عن الديمقراطية وقوات الدفاع عن الديمقراطية.

٥٢ - ونظرا لخطورة الحالة في بعض مناطق بوروندي، لا سيما في مقاطعات بوجومبورا الريفية وسيبيتوكيه وبوبانزا، فإن حماية السكان المدنيين، لا سيما في القرى الجنوبية من موتامبو إلى كابيزي وموهوتا، ظلت تحظى باهتمام بالغ. وكانت النتيجة المباشرة للأعمال العسكرية بين القوات المسلحة البوروندية وقوات المجلس الوطني للدفاع عن الديمقراطية وقوات الدفاع عن الديمقراطية وبين قوات التحرير الوطنية (رواسا) أن ظل ما يقرب من ٣٠ ٠٠٠ مشرد يعيشون في ظل ظروف خطيرة وغير مستقرة. وقد سعت الإجراءات المشتركة التي اتخذتها وكالات الأمم المتحدة، والمنظمات غير الحكومية، ومكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، إلى كفالة رصد قضايا حماية المشردين عن كثب وتقديم معونات الإغاثة إليهم. ورغم أن حالات نقص الأغذية أصبحت أقل عددا الآن بالإضافة إلى انخفاض حالات سوء التغذية في بوروندي، فقد حذّر برنامج الأغذية العالمي من أن حالة الأمن الغذائي ما زالت مهددة.

٥٣ - وخلال شهري أيلول/سبتمبر وتشرين الأول/أكتوبر، عاد ما يقرب من ٢ ٢٠٠ لاجئ كونغولي من بوروندي إلى مقاطعة كيفو الجنوبية في جمهورية الكونغو الديمقراطية. كما تشير التقديرات إلى أن ١٠ ٨٠٠ لاجئ آخرين قد عادوا من تلقاء أنفسهم إلى جمهورية الكونغو الديمقراطية من مخيمَي روغومبو وكارورامـا المؤقتين في مقاطعة

سيبيتوكيه، بالإضافة إلى ٣٤٦ ١ لاجئا كونغوليا آخرين عبروا إلى رواندا خلال نفس الفترة. كما عاد البعض من بوروندي، وهي العودة التي بدأها ممثلو طائفة بانيامولانج في بوروندي، بينما ظلت الأوضاع الأمنية غير مستقرة في مقاطعة كيفو الجنوبية. وفي الوقت الذي سعت فيه مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين لهذا السبب إلى عدم تشجيع اللاجئين على العودة، فإنها أنشأت أيضا وجودا لها في أوفيرا، ونشرت فريق طوارئ لتنسيق المساعدات وإقامة آلية لرصد العائدين.

٥٤ - وقد عززت حكومة بوروندي الحماية المادية لمواقع المخيمات في موارو وموينغا، بالتعاون مع مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين وعملية الأمم المتحدة في بوروندي. وما زال هناك نحو ٥٠٠ ١١ لاجئ كونغولي في بوروندي. منهم لاجئون وصلوا في أعقاب القتال الذي دار في جمهورية الكونغو الديمقراطية في أيار/مايو - حزيران/يونيه وعددهم ٨٠٠ ١ لاجئ في مخيم موارو للاجئين، و ٤٢٠ لاجئا في مخيم غاسورفي في مقاطعة موينغا.

٥٥ - وانتهت الأوساط العاملة في المجالات الإنسانية في بوروندي من إعداد خطة العمل الإنسانية المشتركة لعام ٢٠٠٥، والتي كانت بمثابة أساس لوضع النداء الموحد المشترك بين وكالات الأمم المتحدة لعام ٢٠٠٥. وتمشيا مع النتائج التي تم التوصل إليها في سلسلة من عمليات التقييم التي أجرتها وكالات الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية ولجنة الصليب الأحمر الدولية، فإن أولويات البرامج الإنسانية تركز على ثلاثة مجالات رئيسية: تعزيز الحصول العادل على الخدمات الأساسية، والنهوض بالأمن الغذائي على مستوى الأسرة، ودعم إعادة الاندماج في المجتمع في إطار تحركات المشردين داخليا واللاجئين العائدين.

تاسعا - العمل في مجال الألغام

٥٦ - بدأ التعاون بحماس مع وكالات الأمم المتحدة والشركاء العاملين في مجال الألغام، حيث تم إعداد مجموعة من عشرة برامج عمل في مجال الألغام من المقرر تنفيذها في عام ٢٠٠٥، وأُدرجت بالفعل في خطة العمل الإنسانية المشتركة. وتشمل هذه البرامج دعم التكامل الفعال لعمليات الإغاثة الإنسانية عن طريق إزالة الألغام استراتيجيا، وإجراء عمليات مسح وتحديد مواقع لمساندة عمليات قوات حفظ السلام، والعمل مع المنظمات غير الحكومية العاملة في مجال إزالة الألغام، ومساعدة السلطة الوطنية لتنسيق العمل في مجال الألغام من أجل تنمية القدرات الوطنية في مجال الإدارة ووضع برنامج وطني ومستدام لإزالة الألغام في بوروندي. وقد قام مركز تنسيق الإجراءات المتعلقة بالألغام، بمساعدة اليونيسيف، بتوفير التدريب على السلامة من الألغام الأرضية منذ شهر تموز/يوليه ٢٠٠٤، وقام حتى

الآن بتدريب ٢٠٠ من العاملين العسكريين والمدنيين في عملية الأمم المتحدة في بوروندي وموظفي الإغاثة الإنسانية.

عاشرا – الحالة الاقتصادية

٥٧ – في ٢٧ تشرين الأول/أكتوبر، أشار مصرف التنمية الأفريقي إلى التقدم الذي أحرز في عملية السلام في بوروندي، وصنّف بوروندي باعتبارها دولة خارجة من الصراعات، وأعلن أنه ألغى ٣٥ في المائة من المتأخرات على بوروندي. ويسمح هذا الإجراء باستئناف المصرف لعملياته في بوروندي، وتسهيل تعامل بوروندي مع المؤسسات الأخرى متعددة الأطراف. كما صنّف صندوق النقد الدولي والبنك الدولي بوروندي على أنها دولة خارجة من الصراعات.

حادي عشر – الجوانب المالية

٥٨ – خصصت الجمعية العامة، في قرارها ١٥/٥٩ المؤرخ ٢٩ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٤، مبلغ ٣٢٩,٧ مليون دولار لمواصلة عملية الأمم المتحدة في بوروندي في الفترة المالية ٢٠٠٤/٢٠٠٥، ويشمل ذلك مبلغ ١٠٦,٣ مليون دولار سبق أن أذنت به الجمعية العامة بموجب أحكام قرارها ٣١٢/٥٨ المؤرخ ١٨ حزيران/يونيه ٢٠٠٤.

٥٩ – وحتى ٣١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٤، كانت المساهمات المقررة التي لم تسدد بعد إلى الحساب الخاص لعملية الأمم المتحدة في بوروندي قد وصلت إلى ٥٣,٦ مليون دولار. أما مجموع المساهمات المقررة لعمليات حفظ السلام برمتها في ذلك التاريخ فقد وصلت ٣٩١,٩ ٢ مليون دولار.

ثاني عشر – ملاحظات

٦٠ – لوحظ في الشهور الأخيرة تقدم مستمر في عملية السلام، لا سيما فيما يتعلق بطول فترة الانتقال السلمي ووضع جدول زمني واضح للانتخابات، وهو ما جاء نتيجة تنسيق الجهود الوطنية والدولية. وإني أرحب بوحدة الرؤية التي تلافت بها الأحزاب البوروندية أزمة دستورية. ومع ذلك، فما زال هناك توتر سياسي واجتماعي كبير في البلد، يغذيه عدم الثقة المستمر بين الأحزاب. ولذا لا بد من المعالجة العاجلة لمهام الانتقال المعلقة، حتى يمكن تلافي أي تأخير جديد قبل التمديد الحالي. وإني أناشد القادة السياسيين والعسكريين أن يستفيدوا من هذا التمديد وأن يحلوا هذه المسائل المعلقة.

٦١ - وبشكل خاص، يتعين اعتماد التشريعات الأساسية، بما في ذلك قانون الانتخابات وقانون المجالس البلدية والقوانين الخاصة بإصلاح القوات المسلحة والشرطة. ولا بد من البدء في نزع سلاح الجماعات المسلحة دون تأخير، حتى تتمكن من تسجيل نفسها كأحزاب سياسية، وتحقيق الإدماج الهادف للعسكريين في المجتمع بأسرع ما يمكن. وبالنسبة لمسألة قوات التحرير الوطنية (رواسا) واحتمال تعطيلها للعملية الانتخابية، ينبغي تقدير ذلك ومعالجته بحرص.

٦٢ - ومع ذلك، فلا ينبغي أن يبقى أي تقدم في تنفيذ اتفاق أروشا رهينة للمصالح الطائفية أو الشخصية لزعماء الأحزاب، وهي المصالح التي شابت عملية السلام في بوروندي حتى الآن. وفي الوقت نفسه، ودون المساس بضرورة تحقيق العدالة والمساءلة، فمن المهم أيضا المحافظة على شمولية العملية، مع ضمانات سياسية كافية لجميع القطاعات الرئيسية في المجتمع البوروندي، بما يعكس روح اتفاق أروشا. فسوف يكون أمرا مؤسفا لو أن الأحزاب البوروندية قوضت التقدم وبناء الثقة الذي تحقق حتى الآن باتباعها استراتيجية متهورة بأن يحصل المنتصر على كل شيء.

٦٣ - وما زلت قلقا للغاية حيال حجم انتهاكات حقوق الإنسان في بوروندي. فظاهرة الإفلات من العقاب، التي أسهمت في طبيعة الصراع في البلد، لا بد أن تواجَه بحسم، حتى يمكن إرساء أساس لسلام دائم في البلد. ولا بد من النهوض بقدرات البلد القضائية، حتى يتمكن من التصدي للجرائم البشعة العديدة التي ما زالت ترتكب.

٦٤ - وقد بيَّنت مذبحة غاتومبا في آب/أغسطس ٢٠٠٤ بوضوح تام العلاقات البينية بين الصراع في بوروندي ومثيله في جمهورية الكونغو الديمقراطية. فتدفقات اللاجئين المستمرة إلى الداخل والخارج في منطقة البحيرات الكبرى يبين أيضا ضرورة إقامة تعاون إقليمي على وجه السرعة. ولهذا الغرض، فإني أرحب بالمؤتمر الدولي القادم المعني بمنطقة البحيرات الكبرى، المقرر عقده في دار السلام يومي ١٩ و ٢٠ تشرين الثاني/نوفمبر، والذي سيوفر إطارا شاملا لمناقشة مسائل عامة تؤثر على بلدان الإقليم.

٦٥ - وفي نفس الوقت، فإني أحث المجتمع الدولي على الإبقاء على نظرته الموحدة في المساعدة من أجل دفع عملية السلام في بوروندي إلى الإمام. فالاستجابة القوية من جانب الجهات المانحة للنداءات الإنسانية وغيرها من النداءات الملحة سوف تساعد في استقرار المجتمعات المحلية واستقرار البلد ككل في وقت تتزايد فيه أعداد العائدين من اللاجئين والمشردين داخليا، والبدء في نزع سلاح القوات المسلحة وإدماجها، بما يفضي إلى إجراء

الانتخابات. فحتى الآن، ما زال الإفراج عن الدعم المتعهد به إلى بوروندي بطيئا، وأنا أدعو بشدة جميع الجهات المانحة إلى التصرف بحسم.

٦٦ - وبعد الإنجازات السياسية الهامة التي تحققت في الأشهر الستة الأخيرة، لا سيما منذ بدء عملية الأمم المتحدة في بوروندي، وجدت بوروندي نفسها على مشارف عملية انتخابية صاخبة وإن كانت تنذر بالعنف. وفي ضوء التقدم المحرز حتى الآن، ونظرا للأولويات المتبقية في المرحلة الانتقالية، فإنني أوصي بتمديد ولاية عملية الأمم المتحدة في بوروندي لمدة ستة أشهر إضافية، حتى ٣١ أيار/مايو ٢٠٠٥. وآمل أن أستطيع عندئذ رفع تقرير إلى مجلس الأمن عن نتائج العملية الانتخابية، وأن أقوم، بناء على طلب المجلس الوارد في قراره ١٥٤٥ (٢٠٠٤)، بتقييم لقوام العنصر العسكري بغية تعديله تبعا للتقدم المحرز في الميدان وللمهام التي لا يزال يتعين على البعثة إنجازها.

٦٧ - وختاما، أود أن أشكر رؤساء دول المبادرة الإقليمية، لا سيما رئيس المبادرة والميسر، على جهودهم المتواصلة في المحافظة على العملية الانتقالية على طريقها السليم. كما أود أن أعرب عن تقديري الخالص لكل الرجال والنساء العاملين في عملية الأمم المتحدة في بوروندي، الذين يعملون بلا كلل، تحت قيادة ممثلي الخاص، لكفالة إحلال السلام في بوروندي قريبا. وبالمثل، فإنني أتوجه بالتقدير إلى العاملين في منظومة الأمم المتحدة وفي الكثير من الجهات المانحة الثنائية والمتعددة الأطراف، وخاصة المفوضية الأوروبية والمؤسسات المالية الدولية، ممن لا يسهمون بسخاء فحسب في عملية السلام، وإنما يتكفلون بإحراز تقدم فيها.

المرفق

عملية الأمم المتحدة في بوروندي: قوام العنصر العسكري والشرطة المدنية حتى ٥ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٤

البلد	مراقبون عسكريون	ضباط عسكريون	جنود	المجموع	ضباط شرطة
بنغلاديش	٢			٢	
بلجيكا	٢			٢	
بنن	٤			٤	٥
بوليفيا	٣			٣	
بوركينا فاسو	١٤	٢		١٦	١٢
الكاميرون					١٠
تشاد	٨			٨	٤
الصين	٣			٣	
مصر	٢			٢	
كوت ديفوار					٢
إثيوبيا	٥	٩	٨٥٠	٨٦٤	
غابون	٦			٦	
غامبيا	٢			٢	
غانا	٢			٢	
غواتيمالا	٣			٣	
غينيا	٢			٢	١
الهند	٢	٤		٦	
الأردن	٥	٢	٧٥	٨٢	
كينيا	٢	٣	٩٨٦	٩٩١	
مدغشقر					١
ملاوي	٣			٣	
ماليزيا	٣			٣	
مالي	١٩	٢		٢١	١٥
موزامبيق	٣	٤	٢٢٣	٢٣٠	
ناميبيا	٣			٣	
نيبال	٣	١٠	٩٢٧	٩٤٠	
هولندا		١		١	

البلد	مراقبون عسكريون	ضباط عسكريون	جنود	المجموع	ضباط شرطة
النيجر	٢			٢	٧
نيجيريا	٥			٥	١
باكستان	٥	١١	١ ١٨٢	١ ١٩٨	
باراغواي	٣			٣	
بيرو	٣			٣	
الفلبين	٣			٣	
البرتغال	٢			٢	
جمهورية كوريا	٢			٢	
رومانيا	٥			٥	
الاتحاد الروسي	٨			٨	
السنغال	٥	٦		١١	١١
صربيا والجبل الأسود	٢			٢	
جنوب أفريقيا	٤	٢٢	١ ٠١٦	١ ٠٤٢	
إسبانيا		١		١	
سري لانكا	٢			٢	
توغو	١٣	٣		١٦	
تونس	١١	٣		١٤	
تركيا					١
أوروغواي	٣			٣	
اليمن	٣			٣	
زامبيا	٢			٢	
المجموع	**١٨٤**	**٨٣**	**٥ ٢٥٩**	**٥ ٥٢٦**	**٧٠**

ملحوظة: ضباط الشرطة هم ٤٢ من أفراد الشرطة المدنية الـ ٤٢ التابعين للأمم المتحدة والمنتشرين حاليا في بوروندي.

Map No. 4222 Rev. 1 UNITED NATIONS
November 2004

Department of Peacekeeping Operations
Cartographic Section